

اللواء عباس إبراهيم يحمل إلى واشنطن عروض الأسد للإفراج عن أميركيين

قاعدة التنف في بازار المسامات السورية الأميركية



يتصدر ملف الرهائن الأميركيين في سوريا أجندة زيارة المدير العام للأمم العام اللبناني اللواء عباس إبراهيم إلى واشنطن، حيث من المرجح أن يعرض جملة من مطالب النظام السوري على المسؤولين الأميركيين مقابل الإفراج عنهم.

بيروت - كشفت أوساط سياسية وإعلامية لبنانية عن زيارة بدأها المدير العام للأمم العام اللبناني عباس إبراهيم إلى واشنطن، بناء على دعوة رسمية تلقاها من مستشار الأمن القومي الأميركي روبرت أوبراين.

ونكرت الأوساط أن الأجندة التي يحملها المسؤول الأمني أو "رجل المهام الصعبة" كما يفضل اللبنانيون تسميته ستكون حافلة بدءاً بتشعبات الوضع الداخلي في بلاده وعصا العقوبات التي تضغط على رقب حزب الله وحلفائه السياسيين، وصولاً إلى سوريا حيث تطمح إدارة الرئيس دونالد ترامب إلى حل قضية الرهائن الأميركيين المحتجزين هناك لتسوية كنعان جديد يضاف إلى سجلها مع بلوغ المنافسة الانتخابية بين الثري الجمهوري وغريمه الديمقراطي جو بايدن ذروتها.



روبرت ساتلوف
قلق بشأن الثمن الذي قد يدفع لتأمين الإفراج عن الرهائن

ولا تستبعد الأوساط أن يكون اللواء إبراهيم حمل معه إلى واشنطن مطالب من النظام السوري مقابل التعاطي بإيجابية مع ملف الرهائن الأميركيين الذين تنكر دمشق أن تكون لها صلة بهم أو أنها من تحتجزهم.

ويعتقد متابعون أن الإدارة الأميركية تراهن على أن يلعب اللواء عباس إبراهيم دوراً متقدماً في الوساطة لإطلاق سراح باقي مواطنيها في سوريا قبيل الاستحقاق الرئاسي، وسط تحذيرات من استغلال نظام الأسد حاجة الرئيس الأميركي لإغلاق هذا الملف سريعاً، وطرح شروط مكلفة كتعليق العمل بقانون قيصر، والانسحاب من منطقة التنف الإستراتيجية.

وكشف مدير "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى"، روبرت ساتلوف، في تغريدات على موقعه على تويتر، أن "المدير العام للأمم العام الصديق لحزب الله عباس إبراهيم موجود في واشنطن للقاء مستشار مجلس الأمن القومي الذي كان كبير مفاوضي الرهائن، وذلك لمناقشة مصير الأميركيين الذين مازالوا محتجزين في سوريا".

وأعرب ساتلوف عن "قلق بشأن الثمن الذي قد يدفعه البيت الأبيض لتأمين الإفراج عن الرهائن. إذ احتجزهم خاطفوههم لسنوات وسيرغبون في الحصول على ثمن باهظ يمكن تسديده

بسرعة قبل الانتخابات التي قد يلحقها تغيير سياسي مزلزل". وقبيل زيارة اللواء عباس إبراهيم إلى واشنطن كان الرئيس اللبناني ميشال عون استقبل في قصر بعيداً الأربعاء السفير السوري لدى بيروت عبدالكريم علي، ما طرح تساؤلات كثيرة حول دوافع هذه الزيارة لاسيما في هذا الوقت.

وقال مدير "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى" إن إطلاق سراح المحتجزين الأميركيين يجب ألا يكون مقابل خسارة إستراتيجية، مثل "انسحاب ابنائنا من التنف، وهو الأمر الذي سيكون مصدر سعادة النظام السوري وإيران ووزاعها حزب الله".

واتهم الرئيس بشار الأسد في لقاء إعلامي مع إحدى الوكالات الروسية قبل أيام الولايات المتحدة بالنكث بتعهداتها لجهة عدم إخلاء قاعدة التنف التي تقع بالقرب من الحدود مع الأردن والعراق، الأمر الذي يعزز فرضية أن يطرح النظام مجدداً هذا الشرط مقابل إطلاق سراح الرهائن الأميركيين.

تاريخ من الوساطات الناجحة

وتضم قائمة المحتجزين الأميركيين الملعونين أوستن تايس (37 عاماً) وهو جندي سابق في البحرية الأميركية ومصور صحافي، جرى اعتقاله بحسب بيان المكتب التحقيقات الفدرالي، في 13 أغسطس 2012، عند حاجز خارج العاصمة السورية على إثر إجرائه لقاءات مع عناصر من المعارضة السورية في مدينة داريا جنوب دمشق.

ويرفض النظام السوري الإقرار بمسؤوليته عن اختطاف تايس حيث قال نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد، في عام 2016، إن "تايس ليس موجوداً لدى السلطات السورية، ولا توجد أدنى معلومات تتعلق به".

وتتشكك الولايات المتحدة في الرواية الرسمية السورية بناء على معطيات لديها، وكشف وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في أغسطس الماضي أن الرئيس دونالد ترامب وجه رسالة إلى النظام السوري في مارس، لفتح حوار حول أوستن.

وإلى جانب أوستن تايس، هناك مجد كم المماز (61 عاماً) طبيب نفسي يحمل

وتضم قائمة المحتجزين الأميركيين الملعونين أوستن تايس (37 عاماً) وهو جندي سابق في البحرية الأميركية ومصور صحافي، جرى اعتقاله بحسب بيان المكتب التحقيقات الفدرالي، في 13 أغسطس 2012، عند حاجز خارج العاصمة السورية على إثر إجرائه لقاءات مع عناصر من المعارضة السورية في مدينة داريا جنوب دمشق.

ويرفض النظام السوري الإقرار بمسؤوليته عن اختطاف تايس حيث قال نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد، في عام 2016، إن "تايس ليس موجوداً لدى السلطات السورية، ولا توجد أدنى معلومات تتعلق به".

وتتشكك الولايات المتحدة في الرواية الرسمية السورية بناء على معطيات لديها، وكشف وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في أغسطس الماضي أن الرئيس دونالد ترامب وجه رسالة إلى النظام السوري في مارس، لفتح حوار حول أوستن.

وإلى جانب أوستن تايس، هناك مجد كم المماز (61 عاماً) طبيب نفسي يحمل

الأكراد يتخلصون من عبء الجهاديين

القامشلي (الحسكة) - أفرجت

قوات سوريا الديمقراطية الخميس عن أكثر من 600 سجين سوري كانوا معتقلين لديها بتهم متعلقة بارتباطهم بتنظيم الدولة الإسلامية، في إطار عفو عام يتعلق للمرة الأولى بقضايا "إرهاب".

ويقع في سجون قوات سوريا الديمقراطية، القوى العسكرية المرتبطة بالإدارة الذاتية الكردية في شمال شرق سوريا، الآلاف من المعتقلين المشتبه بانتماثلهم إلى التنظيم، بينهم المئات من الأجانب من جنسيات متعددة.

وأعلنت الإدارة الذاتية الكردية قبل أيام إصدار عفو عام تمّ بموجبه الخمس إطلاق "سراح 631 سجيناً ممن حكم عليهم بتهم الإرهاب وتجاوزت مدة عقوبتهم النصف".

وقالت أمينة عمر الرئيسة المشتركة لمجلس سوريا الديمقراطية خلال مؤتمر صحافي في مدينة القامشلي (شمال شرق) إن "من أطلق سراحهم هم من السوريين" الذين تعاملوا مع التنظيم إلا أنهم "لم يرتكبوا أعمالاً إجرامية".

وأشارت إلى أنه تم الإفراج عنهم "بوساطة ويطلب من رؤساء العشائر العربية التي تشكل أكثرية في مناطق واسعة يسيطر عليها الأكراد خصوصاً في شرق سوريا.

وأوضح الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية في الإدارة الذاتية عماد كراف أن عدد "المعتقلين السوريين المرتبطين بداعش يبلغ 4418 شخصاً" بينهم المفرج عنهم حديثاً في إطار "أول عفو عام يتعلق بجرائم الإرهاب تصدره الإدارة الذاتية".

وسبق لقوات سوريا الديمقراطية أن أفرجت عن العشرات من السوريين المتهمين بالارتباط بتنظيم الدولة الإسلامية في سجونها بعد الحصول على ضمانات من زعماء العشائر.

وأمام سجن عليا في أطراف القامشلي، اصطف العشرات من الأهالي بينهم نساء وأطفال للقاء ذويهم من السجناء وسط حراسة أمنية مشددة.

وجاء هذا القرار، بعد إعلان الإدارة الذاتية السلطات من نتائج وجود من نازحين وأفراد عائلات مقاتلي التنظيم، بالخروج من مخيم الهول المكثف الذي يؤدي نحو أكثر من 64 ألف شخص، بينهم أجانب.

ومنذ إعلان القضاء على "خلافة" داعش في مارس 2019، يطالب الأكراد، الذين شكلوا رأس الحربة في قتال التنظيم الدول المعينة باستعادة مواطنيها المحتجزين لديهم إلا أن غالبية الدول ترفض ذلك.

السودان أمام اختبار صعب لتضمين السلام بالوثيقة الدستورية

القوى المدنية تخشى أي تعديل يدفع بها إلى الهامش

مشكلة قانونية ودستورية ترتبط بعدم وضوح رؤية اختصاصات مجلسي السيادة والوزراء بدقة، وأن هناك تناحلاً واضحاً في السلطات من نتائج وجود تصورات خارجية متضاربة، أثرت في قدرة السودان على اتخاذ بعض القرارات الحاسمة.

وتشكل هذه المسألة خطورة كبيرة على الأوضاع الداخلية، مع انعدام الثقة بين مكونات المرحلة الانتقالية وتباين آرائها، والتباين في التقديرات السياسية.

وظفت الخلافات على إعادة تشكيل هيكل الحكم الانتقالي، الذي قد يستغرق فترة طويلة تصل إلى شهر أو أكثر، لأن قوى الحرية والتغيير تحاول أن تحافظ على نسبة الـ 67% في المئة المخصصة لها بالمجلس التشريعي، مع غموض الموقف بشأن توزيع حصة الجبهة الثورية التي منحها اتفاق السلام ربع مقاعد المجلس، أي 70 مقعداً من إجمالي 300 مقعد.

واعتبر المحامي والناشط الحقوقي، حاتم إلياس، أن الغموض سوف يظل مهماً على الفترة الانتقالية، فهناك حالة من الشلل السياسي بسبب الأزمات المتراكمة وغير المسبوقة، ترتب عليها شح كبير في المواد البترولية وخبز الطعام يصل إلى حد الانعدام تقريباً، ولا تنفصل هذه المشكلات عن خوض السودان لحرب اقتصادية شرسة تستهدف محاصرة الشفق المدني وتحمله مسؤولية تراكم المشكلات.

إلى أي درجة تستوعب القوى السودانية التحديات التي تمر بها البلاد.

وأوضح أستاذ العلوم السياسية في مركز الدراسات الدولية بالخرطوم، الرشيد محمد إبراهيم، أن القوى المدنية تنظر للحركات الراهنة بالمزيد من الريبة والقلق، لأنها تسعى إلى تأمين حضورها السياسي لحين وصولها إلى رأس السلطة بنص الوثيقة الدستورية، وتخشى أي تعديل يحولها إلى طرف مهش، وترمي من وراء تحفظها على التعديل حالياً الضغط على الفصائل المسلحة والمكون العسكري معا.

وأشار لـ "العرب"، إلى أن وجود الحركات المسلحة داخل مجلس السيادة وعلى مستوى الحكومة التنفيذية يسهم في تقليص أدوار المكون المدني، الذي يعاني من انخفاض شعبيته جراء تصاعد حدة المشكلات الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

وربما يكون الضغط السياسي بديلاً مناسباً لحزب الثورة للحفاظ على ما تحقق من مكاسب بعد أن فقدت جزءاً كبيراً من الظهير الشعبي الذي عوّلت عليه في السابق. ونذهب البعض من المراقبين، إلى أن السودان يواجه

للعلن بين أحزاب مدنية وحركات مسلحة، تستهدف إحداث توازن خلال فترة ما بعد اتفاق السلام، وأرادت الأحزاب الإيحاء بأن لديها خطيراً عسكرياً تستند عليه، بينما تسعى الحركات للتأكيد على امتلاكها أجنحة سياسية ذات شعبية.

وأضاف لـ "العرب" أن التطورات السياسية الحالية تكنيكية، والتقارب بين قوى في أقصى اليمين مع أخرى في أقصى اليسار لا يمكن أن يستمر لفترة طويلة، ويقود استمراره إلى استقطابات تعيد إلى الأذهان مراحل شهد فيها السودان صراعات حادة.

ولفت متابعون النظر إلى أن الفترة المقبلة قد تتطور فيها علاقة الحركات المسلحة مع المكون العسكري في السلطة الانتقالية، وينتقل التوافق السياسي الذي حدث بين الطرفين خلال مفاوضات جوبا إلى الخرطوم، لأن الجانب القبلي مازال مهيماً على موازين القوى في الهامش، ما يفرض انسجاماً بينهما لتفادي بنود السلام.

وتوقع رئيس وفد مقدمة الجبهة الثورية السودانية، ياسر عثمان في تصريحات صحافية، الأربعاء، إدخال تعديلات على الوثيقة لإدراج اتفاق السلام خلال الساعات المقبلة، وأشار إلى أن التعديلات يعقبها إصدار مراسيم لجعل بنود اتفاق السلام سارية.

وتتمنى قيادات كبيرة في الجبهة الثورية تجاوز هذه العقبة، ليتمسك الشروع في المهام التنفيذية، وتكشف

في السابق، وكان من المقرر تشكيل المجلس التشريعي خلال 90 يوماً، لكن جرى الإجراء حتى الآن، واستغرق التوقيع على اتفاق السلام نحو عام بدلا من ستة أشهر.

ووجهت قوى مدنية رسالة ضمنية قوية إلى الجبهة الثورية، بأنه ليس من المقبول إزاحة الأولى عن المشهد، وأن الوصول إلى تفاهات مشتركة هو الطريق الذي يضمن تنفيذ اتفاق السلام بسلاسة.

وأكد أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم، أبو القاسم إبراهيم آدم، أن التحالفات الأخيرة التي ظهرت



نصر معلق



حاتم إلياس
هناك حالة من الشلل السياسي بسبب الأزمات المتراكمة